

نظام الخماسة في القطاع الوهراني (سيدي بلعباس نموذجاً)

مصطفى حجازي،

جامعة معسكر.

ارتبطت فكرة الاستعمار الفرنسي بالأرض في الجزائر، حيث قام بنقل ملكية الأراضي من الجزائريين إلى الأوربيين بمراسيم وقوانين مختلفة، وسعى أيضاً إلى استغلال الفلاح الجزائري استغلالاً بشعاً، وذلك من خلال تطبيق نظام الخماسة الذي قام على إجراءات ظالمة خدمت كثيراً المستوطن مما أدى إلى رواج هذا النظام في فترة معينة باعتباره زاد المستوطن ثراء والخماس فقراً وعبودية.

1 - التكييف القانوني ومصدر نظام الخماسة :

كثيراً ما كان ينظر إليه (الخماسة) على أنه نوع من العقد له بعض التشابه مع عقد إيجار المزارع بالشراكة (مزارع يقسم المحصول مع صاحب الأرض) في القانون الفرنسي. هذا ليس صحيحاً فعقد الخماسة هو عقد خاص في الدول العربية النقطة الوحيدة له هو تشابهه مع عقد الإيجار المزارع بالشراكة، غير أنه يقف على حد سواء لعقد التأجير واتفاق الشراكة والذي مثله يمكن أن نسميه عقد غير مسمى. في عقد الخماسة يوفر مالك الأرض، الأراضي، البذور والثروة الحيوانية، أما المستأجر يحصل على تعويض من عمله يقدر ب 1/5 من محصول منها وقد حصل على الاسم الخماس من الاسم الجماعي (الخمس) من كلمة (خمسة) (khamsa) والتي هي الوحدة وهذه النسبة حالياً قابلة للتغيير (CAOM: 1H /111).

في الواقع يبدو عقد الخماسة في صراع مع تعاليم الشريعة الإسلامية وهو يعني أن السعر في عقد الإيجار كما هو الحال في جميع العقود الأخرى يثبت بشكل واضح من دون أي حصة عشوائية، وهذا مهم للغاية : معرفة قوة الحكم الإسلامي، فقد يتساءل المرء إن لم يكن نموذجاً مستمداً من القانون الروماني القديم le colonat (عقد المستعمرين) المفروضة على النوميديين المهزومين مثل الشعوب الأخرى التي غزاها جحافل سكيبو الإفريقي Scipion l'Africain ويبدو واضحاً أن مصدر العقد الخماسة ليس على وجه التحديد من مصادر إسلامية بل سبق ذلك مجيء النبي محمد صلى الله عليه وسلم.

على أي حال في القرن الرابع عشر حين ذكر «سيدي خليل» الخماسة في كتابه "المختصر" لم تكن مألوفة حيث أن زراعة الأرض لم تكن في الواقع لرجل حر أو شريف، فقد قدمت العبودية الجزء الأكبر من العمالة الزراعية في شمال إفريقيا وبالأخص منذ الغزو الفرنسي سنة 1830 م، عرفت الخماسة رواجاً متزايداً، شجعت في ذلك من خلال التوصل إلى تسوية تدريجية مع السكان الأصليين (الأهالي) في الريف الجزائري لضمان السيطرة على الأراضي وحراسة مواقع الأهالي. إلا أن في ثلاثينات القرن العشرين بدأ عقد الخماسة في تدهور خطير وسوف يهمل تطبيقه في المستقبل القريب. (CAOM: 50/20)

قبل بحث وتحديد الأسباب وأثار الاختفاء التدريجي لهذه الظاهرة، يبدو أنه من المفيد لتسهيل الدراسة لفترة وجيزة، إثبات ما هي الطرائق والجوانب المختلفة التي تقف على هذا العقد بالغرب الجزائري .

2 - شروط نظام الخماسة في الغرب الجزائري :

لقد حافظ عقد الخماسة على شكله الأصلي في المناطق التي لا يزال فيها موجودا، فبالإضافة إلى العمل لميداني على الخماسة القيام لحساب المالك بتنظيف دورات الحظائر الزراعية، الإسطبلات، نقل الماء وحطب التدفئة وبالتالي يجب أن يكون كل وقته لصاحب العمل، هذا الأخير من جانبه عليه تلبية جميع احتياجات الخماس وعائلته ' يستوفي هذا الالتزام من خلال تقديم مواد عينية ونقدية، ويتم خصمها في وقت تسديد الحساب من خمس 1/5 المحصول المتفق عليه في العقد. في بعض الأحيان، لكن نادرا، في المساحات الواسعة، يوظف المالك عدة خماسين، أربعة كحد أقصى وفي هذه الحالة يقسمون 1/3 أو 1/4 من المحصول.

هل يمكن القول أن في أغلب الأوقات نصيب المحصول الذي يعود إلى الخماس ناقصا بسبب السلفة (avances) وذلك حتى في سنوات العجاف، كما أنه عليه أن يدفع المبلغ المحدد لصاحب الأرض الذي يوظفه وبالتالي يسقط في وضعية القنانة التي لا يمكن مغادرتها أبدا. لقد واجه تجنيد الخماسين في بعض المناطق بعض الصعوبات نظرا للمنافسة وخصوصا منذ الحرب العالمية الأولى في طريقة استخدام الأراضي الزراعية من طرف العامل الزراعي الأجير، هذا عرض من أعراض التطور الاجتماعي التي ميزتها بعمق بعد الأزمة الاقتصادية العالمية ونتائجها، وبالتالي كان على الملاكين منح لخماسي المستقبل شروط عمل مرنة ومفيدة (BIB. AOMB//833).

قبل تحديد تفاصيل هذه البنود الجديدة فانه لا يخلو من الفائدة، لمزيد من الوضوح التمييز في أجزاء بقيت عامة في جميع العقود بمحافظة وهران.

أ - الشروط المشتركة لكل عقود الخماسة:

* شكل العقد : يكون العقد لفظيا ويمر دائما أمام أعيان القبيلة، وكان يعقبه سابقا، نادرا ما يستخدم اليوم قراءة الفاتحة في حضور شهود، والفاتحة هي الصيغة الدينية المقدسة، يعطي نوعا من الجدية من عقد تم إنجازه، وبالتالي استمرار الصيغ السرية للالتزام في القانون الروماني القديم.

* مدة العقد : تشمل مدة العقد كل الفترة الزراعية للسنة حيث تبدأ من الأمطار الأولى للخريف إلى نهاية الحصاد أي في شهر أوت.

ب - التزامات المالك (صاحب الأرض)

- توفير البذور والأسمدة.
- توفير الثروة الحيوانية والتي تبقى في كل الأحوال ملكا لصاحب الأرض.
- توفير العتاد الزراعي وصيانتها.
- السلف الكافي لضمان وجود الخماس وعائلته طيلة الحملة الزراعية، هذا السلف يمنح على الأساس السنوي : 02 قنطار من الشعير، 01 قنطار من القمح، 200 فرنك نقدا.

وتقوم على أساس طريقتين :

❖ عند بداية عمل الخماس: يمنح مالك الأرض السلفة إذا كان لديه ثقة في الخماس.

❖ خلال العقد : حسب حاجيات الخماس وبالتالي من المرجح أن يتجاوز الأساس

السنوي أعلاه.

يضع المالك تحت تصرف الخماس مساحة تقدر بين 1/6 إلى 1/4 هكتار كنوع من العقد يسمى " عزل " (أي وضعه على جانب) والذي ليس للمالك أي حق فيه، وأخيرا الدفع عند جني المحصول، النصيب الذي يعود إلى الخماس ويتغير حسب المناطق (CAOM: 1H/111)

ج- التزامات الخماس

❖ الأعمال الزراعية : كالحرث، والبذر، نشر الأسمدة، تنظيف أماكن العمل في المزرعة، نقل الماء وخشب التدفئة وأخيرا فهو مسؤول نسبيا على نصيبه من المحصول في تكاليف الحصاد ويعود محصول التبن كاملا إلى صاحب الأرض.

❖ حراسة الماشية : المسؤولية العامة تعود على الفلاح (صاحب الأرض)، ولكن عموما أبناء الخماس من كبار السن هم الذين يقومون بالرعي ويضمنون الحراسة، ويدفع صاحب الأرض إذا في الربيع والصيف على كل رأس من الماشية من 06 إلى 15 فرنك في الشهر. كما يمكن لمالك الأرض أن يقدم بقرة أو خروف " كعزل " إلى الخماس وفي هذه الحالة إنتاج الحليب، الزبدة أو الصوف يتم تقاسمها بالتساوي بين مالك الأرض والخماس، لكن في كل الحالات تزايد عدد المواشي يعود إلى المالك.

❖ تسديد السلفة : يسدد الخماس السلفة على مقدار حصته من الحصاد، وعندما لا يستطيع التسديد بسبب فشل المحاصيل أو لأن النسبة تتجاوز السلفة حصته، يمكن له أن يطلب تأجيلها للسنة المقبلة، فالخماس المدين يحسن نيته يجدد دائما عقده ليتحرر.

❖ وسيلة القسر للتسديد : يمكن لصاحب الأرض استخدام سلطة الأعيان، وذلك بتدخل (القايد) في نهاية المطاف لإرغام الخماس على التسديد، وإذا لم يحل المشكل تعرض على القاضي في نهاية الأمر.

❖ مسؤولية الخماس عن فقدان أو السرقة :

- إذا تعلق الأمر بالمحصول : فهي مسؤولية مشتركة بين صاحب الأرض والخماس اللذين يتحملا الخسارة بمقدار النصف.

- وإذا تعلق الأمر بالماشية : الخماس ليس مسؤولا عليها، باستثناء إذا كان مسؤولا بوضوح أي صاحب السرقة أو إساءة استعمال حيوانات المالك. (CAOM: 50/20)

د - الالتزامات المشتركة لصاحب الأرض والخماس:

- يتحمل صاحب الأرض والخماس المسؤولية المشتركة لأجور الحصادين بما يتناسب مع حصصهما، كما يطلب من الخماس العمل في موسم الحصاد بنفس ظروف العمال الآخرين المشاركين في هذه المناسبة، لكن على المالك توفير الغذاء للعمال الآخرين وليس للخماس. أما الضرائب العقارية فتدفع من صاحب الأرض والخماس بما يتناسب مع حصصهما.

هـ - الشروط الاختيارية: يمكن لصاحب الأرض أن يوفر مسكناً مجانياً للخماس أو على الخماس بناء بنفسه كوخاً على الأراضي التي يملكها صاحب العمل. كما يمكن للخماس وحسب الاتفاق بين الطرفين ضمان إلا خدمة الحرث، في هذه الحالة يعوض في الحصاد بعامل آخر له الحق في $\frac{1}{3}$ من النصيب الذي يعود إلى الخماس.

و - أسباب انقطاع عقد الخماسة: يمكن للعقد أن ينقطع لأسباب مختلفة:

❖ الخلاف بين الطرفين: سواء في العمل المنجز أو مقدار السلفة التي يتلقاها الخماس.

❖ تقصير في العمل أو تهاون الخماس: لا يمكن إقالة الخماس إلا في حالة سوء النية الواضحة الملاحظة من طرف الأعيان، في هذه الحالة صاحب الأرض وأمام الشهود يقدم النسبة التي تعود إلى الخماس المقال وتحسب كذلك النسبة التي تمنح للخماس الذي يعوضه، وأجر الخماس المقال تمنح إلا بعد جني المحصول.

❖ مرض أو وفاة الخماس: في حالة مرض أو وفاة الخماس قبل المحصول، فعلى أبناء الخماس ضمان استمرارية العمل حتى لا تفقد الحقوق المكتسبة، وإذا رفض الورثة الاستمرار فسوف يفقدون كل أرباح العمل المنجز. أما مرض أو وفاة صاحب الأرض لا يقطع في أي حال العقد، فالورثة يحتفظون بالخماس حتى نهاية العقد (CAOM:1H/111)

3- الشروط الخاصة لنظام الخماسة بمنطقة سيدي بلعباس

أ - المناطق التي اختفى فيها تماماً نظام الخماسة أو في طريق الزوال:

بوشبكة (ك ص) - سيدي علي بن يوب (ك ص) - بقايد بلعربي (ك ص) - زروالة (ك ص)

سيدي لحسن (ك ص) - لمطار (ك ص) - سيدي علي بوسيدي (ك ص) - سيدي إبراهيم (ك ص) - سيدي بلعباس (ك ص) - مولاي سليسن (ك ص) - طابية (ك ص) - حاسي زهانة (ك ص) - تيغاليومات (ك ص) - تلاغ (ك ص).

- في طريق الزوال في المراكز التالية:

السنة	عدد الخماسين	البلديات الكاملة الصلاحيات
1938	24	- سفيذف
1938	03	- تسالة
1937	12	- تسالة
1938	25	- سيدي حمادوش
	70	المجموع

المصدر: (CAOM : 10H90)

المناطق التي يتناقص فيها استخدام نظام الخماسة :

- يوب (ك ص) : 98 خماس في 1938 (300 خماس تقريبا في سنة 1925).
- تلاغ (مختلطة) : 2312 خماس في 1938 (2800 خماس تقريبا في سنة 1925).
- المجموع : 2410 خماس
- ج- المناطق التي ظل استخدام نظام الخماسة فيها ثابتا أو في ارتفاع :
ازداد عدد الخماسة في البلدية المختلطة مكرة بمنطقة سيدي بلعباس بسبب ارتفاع الملاك الصغار، كما فرضت الأزمة الاقتصادية 1929 على مجموعة من الفلاحين بيع أراضيهم وذلك بسبب عدم امتلاكهم لوسائل الاستغلال حسب الطرق الحديثة الأكثر إنتاجا ، ولنفس الأسباب تولى عدد كبير من المزارعين الصغار عن ملكياتهم واضطروا للعمل كخماسين غالبا في أراضيهم.
- والجدول التالي يمثل عدد سكان الأوروبيين والأهالي وعدد الخماسين في سنة 1938 بمنطقة سيدي بلعباس:

البلديات	الأوروبيين	الأهالي	المحاصيل	الخماسة
بقايد بلعربي	282	688	الكروم	زال
يوب	377	1530	الحبوب	98 في 1938
بوشبكة	857	883	الكروم	زال
سيدي عل بن يوب	760	1900	كروم	"
زواله	242	526	كروم	"
سيدي لحسن	1159	1803	كروم	"
لمطار	761	692	كروم	"
سفيزف	1465	5528	كروم	"
سيدي خالد	1085	1117	كروم	"
سيدي علي بوسيدي	1437	1412	كروم+الحبوب	24 في 1938
سيدي إبراهيم	518	544	كروم	زال
سيدي بلعباس	25.922	19.688	كروم	"
مولاي سيلسين	346	2664	كروم	"
طابية	654	541	كروم	"
حاسي زهانة	806	915	كروم	"
تلاغ	1.601	2.875	كروم	"
تتيرة	515	2.977	كروم+الحبوب	"
تسالة	410	2.238	كروم+الحبوب	"
تيغاليما	477	1733	كروم+الحبوب	"
سيدي حمادوش	712	2413	كروم+الحبوب	"
مكرة	1110	20.852	كروم+الحبوب	"
تلاغ مختلطة	2331	26.919	حبوب	"
			كروم+الحبوب	40 في 1938
			كروم+الحبوب	05 في 1938
			كروم+الحبوب	زال
			كروم+الحبوب	25 في 1938
			كروم+الحبوب	1000 في 1938
			حبوب	2312 في 1938

المصدر: (AWO : F35)

ازداد عدد الخماسة في البلدية المختلطة بمكرة بسبب ارتفاع الملاك الصغار، فقد بلغ عددهم 1000 خماس سنة 1938 مقارنة بسنة 1925 الذي بلغ عددهم 785 خماس، كما فرضت الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 على مجموعة من الفلاحين بيع أراضيهم وذلك بسبب عدم امتلاكهم لوسائل الاستغلال حسب الطرق الحديثة الأكثر إنتاجاً ولنفس الأسباب تخلى عدد كبير من المزارعين الصغار عن ملكياتهم واضطروا للعمل كخماسين غالباً في أراضيهم.

4- أسباب اختفاء أو انخفاض استخدام نظام الخماسة بمنطقة سيدي بلعباس :

أ - الأسباب الاقتصادية

1أ - توسع الاستعمار الرسمي والخاص : بلغ العنصر الأوربي في الغرب الجزائري 416.005 ساكن، مقابل 1.168.000 ساكن من الأهالي أي تقريباً أكثر من الربع إن أهمية هذا التجمع ليست لأسباب جغرافية بل التغلغل إلى الداخل سهل نسبياً، لكن أيضاً وكما قال "أوغوستان برنار Augustin Bernard في كتابه "l'Algérie" صفحة 346 (أن السكان الأصليين متمسكين بأرضهم) وفي الواقع فإن الاستيطان في مقاطعة وهران اتبع التدرج التالي :

1834 : 595 هكتار حول وهران وفي 1937 : 1.064.140 هكتار، إضافة إلى 80.000 هكتار تقريباً من مساحة المدن والقرى التي تأسست منذ الغزو. وفي مجموع الأراضي المزروعة من 2.379.798 هكتار يبقى للأهالي 1.315.658 هكتار (أراضي المراعي المقدرة ب : 3.400.000 هكتار لم تدرج). لكن في هذه المساحة المقدرة ب : 1.064.140 هكتار يجب علينا أن نفرق فيها بين الاستعمار الرسمي والخاص

❖ الاستعمار الرسمي : كانت الموارد الرئيسية في البلاد تتواجد في مجال تربية الماشية وبالأخص الأغنام، فالمالكين الحقيقيين كانوا من الأسر الاستعمارية الكبيرة يملكون أراضي زراعية شاسعة، أما الخماس فقد كان بائساً جداً في المجتمع ويعتبر أقل من العبيد في القرون الوسطى، وبالتالي يعتبر الاستعمار الرسمي من العوامل الأساسية في التحول الاقتصادي الذي عرفته الجزائر فقد ساهم في تحسين وضعية الأراضي بالنسبة للمستوطنين وزادوا ثراء بينما تردى الوضع الاقتصادي على الأهالي.

ويمكن لنا أن نلخص اعتراضاتنا الرئيسية على الاستعمار الرسمي في نقطتين :

- لقد استقر الاستعمار الرسمي على أفضل الأراضي ومنابع المياه التي يمكن الوصول إليها مع إبعاد الفلاحين الأهالي إلى مناطق أقل خصوبة، وبالتالي يحصل على محصول أقل جودة وغير مؤكد.

- استولى الاستعمار الرسمي على مساحات شاسعة من أراضي البور أدى إلى انخفاض نسبة كبيرة من المراعي خاصة عندما نعرف أن الأغنام هي الثروة الأساسية للأهالي.

لكن في وجود هذا الخطر الذي يمكن أن يحصل للفلاحين الأهالي في كل الأحوال يمكن أن تكون هذه الظاهرة محدودة، لكن الاستعمار الخاص لا يعرف أي توقف وليس له حدود وهذا هو الخطر الكبير.

❖ الاستعمار الخاص : أكثر من 500 هكتار تم الحصول عليها في القطاع الوهراني من طرف الاستعمار الخاص، أصبحت خطيرة للغاية على اقتصاد المناطق الريفية للسكان الأهالي.

في سنة 1935 قدرت مبيعات العقارات في المناطق الريفية يعقود موثقة في إدارة وهران من طرف الأهالي للأوربيين 110.000 هكتار أما من طرف الأوربيين للأهالي فقد بلغت 1915 هكتار.

وعليه نلاحظ على الفور الفرق الشاسع في هذه العملية بين العنصر الأوربي والأهالي وبداية اختفاء نظام الخماسة. من خلال ما سبق نلاحظ أن نظام الخماسة غير موجود إلا في

مساحات بين 10 و20 هكتار، لأن الممتلكات الواسعة مستغلة حسب تقنيات زراعية حديثة وهذا ما يحقق شعار: "الخماسة وسيلة عمل فقيرة، لزراعة فقيرة" (BIBAOM:B//2262)

2أ - الأساليب الزراعية الحديثة

انتشرت الطرق الحديثة في الزراعة أكثر فأكثر خاصة لدى المستوطنين الكبار، لكن الأمر لا يمكن تطبيقه لعدد كبير من الأهالي بسبب نقص الوفرة المالية. في الواقع فإن الميكنة تبعد الخماس من استخدام الأراضي ويتطلب المزيد من القوى العاملة الموسمية والمتخصصة. يقول "جورج إيفار" George yver "حول هذا الموضوع: "أن التسوية النهائية، وتوسيع الاستيطان على حد سواء الخاصة والعامة، تعود إلى 25 سنة الأخيرة من القرن التاسع عشر بالتزامن مع إنشاء زراعة الكروم (حاليا هناك 234654 هكتار من الكروم في القطاع الوهراني)..... وفي الوقت نفسه، فإن الملكية الخاصة الصغيرة المزروعة من طرف المالك وعائلته والتي كان إنشائها هدفا للاستيطان الرسمي، تميل إلى الاختفاء لصالح الأملاك المتوسطة والكبيرة التي تعمل وفقا لأساليب علمية، مع المعدات المتطورة التي تتطلب استخدام اليد العاملة، أين تختلف عضويتها مع الأعمال الموسمية والذي غالبا ما يحدث تجنيد في المناطق النائية، هذا التحول الذي يؤدي إلى انخفاض تدريجي من سكان المناطق الريفية التي تتوجه إلى المناطق الحضرية، وهو في حد ذاته تأثير سلبي كبير على التوازن في البلد" (CAOM: 1H/111)

بعد إنشاء المدرسة الفلاحية في منطقة سيدي بلعباس في شهر نوفمبر 1930 أصبح المستوطن يركز على العمال الدائمين بالمنطقة، وحسب المهندس "روت" فإن الزراعة الأوروبية الحديثة لها تأثير مباشر على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للأهالي، لأنها تؤدي إلى زوال نظام الخماسة من خلال المردود والإنتاج. (AWO:F 35)

3أ - ارتفاع الأجور الزراعية

ارتفعت الأجور الزراعية وفضل الخماس التخلي عن عمله ليصبح عاملا زراعي ورجلا حرا، حتى وإن بقيت حياته بائسة جدا لكنها مضمونة ومكاسب أقوى وإن كانت نادرة جدا في بعض الأحيان خلال المواسم الميتة، رغم كل ذلك إلا أنه انتقل من حالة شبه الإرتقاق إلى وضعية أنقذ فيها حريته وكرامته مع ضمان رزقه بطريقة متوازنة.

ب - الأسباب الاجتماعية:

ارتفاع عدد سكان الأهالي بحيث نلاحظ من خلال الجدول التالي ما يلي:

	1925	1935	1937
الأهالي	1.020.000	1.225.682	1.168.057
الأوروبيين	380.000	399.674	416.005

المصدر: (CAOM: 1H/111)

ما يعطينا كمتوسط بالنسبة للأوروبيين ارتفاع يقدر ب 1/10. أما

بالنسبة للأهالي ارتفاع بالأكثر من 1/5 لنفس الفترة.

- فما هي النتائج المترتبة على هذه الزيادة السكانية ؟
- ❖ التخلي عن الأرض : من الآثار الأولى لزيادة عدد الأطفال في الأسرة هو التخلي عن الأرض الأبوية ، حيث أنها لا تستطيع إطعامهم وبالتالي تؤدي تضخم البروليتاريا الحضرية.
- ❖ انخفاض القدرات المهنية الريفية : هذه الحركة نحو المدن تؤدي إلى نتيجة مؤسفة كانخفاض القدرات المهنية للمزارعين الأهالي. وبقاء في المزارع الصغيرة إلا كبار السن الغير القادرين عن العمل وأخيرا فإن عدد الأطفال هو في حد ذاته سببا للتفكك من تراث الأجداد والتجزئة المتعاقبة بعد كل حالة وفاة هذه الحالة مفضلة عند الاستعمار لأن قانون 1897 يقوم بفرنسة الأراضي الغير قابلة للتصرف.

خاتمة

- كانت أجور الحصاد في السنوات المقبولة بين 200 إلى 250 فرنك شهريا أي 3000 فرنك لمدة سنة من العمل ، للأسف في كثير من الأحيان يفشل نظام زراعة المحاصيل ما يؤدي بالفلاح إلى الوقوع في الديون وبالتالي يفقد أرضه الزراعية وحتى حريته ويقع شبه الارتفاق لسنوات عديدة.
- إن الخماس في مقابل حريته يضمن وجوده ووجود عائلته في الحاضر فقط ، وإذا كان لا يعرف أجر أهم عامل زراعي أو حضري ، كذلك لا يعرف مواسم الذروة في الإنتاج أو البطالة فإنه لا يعرف أيضا مشاكل اليوم التالي وغموض المستقبل.
- في غالب الأحيان يستخدم نظام الخماسة في الأراضي الفقيرة أين المردود لا يسمح باستخدام اليد العاملة الأكثر تكلفة وبالتالي فنظام الخماسة يسمح للفلاح الصغير المعدم أن يضمن عاملا طول السنة دون تكاليف ثقيلة عليه ، ثم أنه ليس لديه الأموال الضرورية لدفع أجور العامل الزراعي المتخصص.

- بالنسبة للاستعمار فإن الاحتفاظ بنظام الخماسة مفيد لأمن المستعمرة لأن الخماس لا يفكر إلا في توفير غذائه وغذاء عائلته طول اليوم دون التفكير في أمور أخرى، وبالتالي يصبح الخماس عنصر أساسي من عناصر الاستقرار في هذا البلد.

المصادر

1 - Centre des archives d'outre mer.aix en Provence

- 1H/111 : Le contrat de khamessat en Oranie.
- 5I/155 : Arrondissement de Sidi Bel abbés (monographie).
- 5O/20 : Situation économique du département d'Oran.
- 1H/63 : Rapport de situation agricole d'Algérie (Detrie,Sidi Bel abbés).
- BIB.AOM.B//833 :L'évolution économique de l'Algérie.
- BIB.AOM.B//2262 : Etudes des terres de Sidi Bel abbes.
- 10H/90 : Situation générale de l'Algérie 1937.

2- Archives de la wilaya d'Oran.

- Dossier F35 : Enquête de khamessat dans la commune mixte de Mekerra.
- Dossier F35 : Questionnaire du 28 juin 1937 sur le khamessat.